مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

عدد خاص (2017) ص20-35

الفساد والفقر: طبيعة العلاقة وحدود التأثير

Corruption and Poverty: Nature of Relationship and Limits of Impact

ابراهيم سعاد *
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
(الجزائر)
saadbrahim02@gmail.com

د. فوكة سفيان
جامعة بومرداس
(الجزائر)
s.fouka@univ-boumerdes.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 10 أكتوبر 2017
تاريخ القبول: 23 ديسمبر 2017

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الفساد
- ✓ الفقر
- ✓ النمو الاقتصادي
- ✓ التنمية
- ✓ الحوكمة

الملخص:

أثارت علاقة الفساد والفقر الكثير من النقاشات في أوساط المتخصصين أفرادا ومؤسسات ولقد حاول العديد منهم تحليل هذه العلاقة وتفكيكها فالبعض منهم نفى وجودها و لكن الأغلبية اتفقت على أن هناك رابطة قوية بين الفساد والفقر، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لمناقشة العلاقة القائمة بين الفساد والفقر وفق منظور سياسي واقتصادي من خلال التطرق إلى طريقة تأثير الفساد في النمو الاقتصادي ومشاريع التنمية وانعكاسه على الواقع الاجتماعي للأفراد ومستوى الرفاهية في الشق الأول وتحليل إلى طريقة تأثير الفساد في منظومة الحكم و انعكاسه على أداء حكومات الدول وفعالية سياساتها العامة التي تؤثر بدورها على معدلات الفقر والمستوى المعيشي للشعوب في الشق الثاني، ثم طرح بعض الحلول والتوصيات التي يمكن أن تساعد في محاربة الفساد والحد من آثاره.

Article info

Received 10 October 2017
Accepted 23 Décembre 2017

Keywords:

- ✓ **Corruption**
- ✓ **Poverty**
- ✓ **Economic**
- ✓ **Growth**
- ✓ **Development**
- ✓ **Governance**

Abstract :

The relationship of corruption and poverty has sparked a lot of discussion among specialists, individuals and institutions, and many of them have tried to analyze and dismantle this relationship, some of them denied its existence, but the majority agreed that there is a strong link between corruption and poverty, and in this context this study comes to discuss the relationship The list between corruption and poverty according to a political and economic perspective by addressing the way corruption affects economic growth and development projects and its reflection on the social reality of individuals and the level of well-being in the first part, and an analysis of how corruption affects the governance system and its reflection on the performance of state governments and The effectiveness of its public policies that, in turn, affect poverty rates and the people's standard of living in the second part, then put forward some solutions and recommendations that can help fight corruption and limit its effects.

* المؤلف المرسل

الفساد يحول الموارد من الفقراء إلى الأغنياء ويزيد تكاليف إدارة وتشغيل الأعمال ويشوه الإنفاق العام ويثبط همم المستثمرين الأجانب، إنه عائق رئيسي أمام التنمية، كل دولار يضعه مسؤول فاسد أو شخص فاسد في إحدى الشركات في جيبه هو دولار مسروق من سيدة حامل تحتاج إلى رعاية صحية أو من صبي يحتاج إلى التعليم أو من مجتمع محلي يحتاج إلى المياه أو الطرق أو المدارس؛ الفساد هو العدو الأول للشعب في الدول النامية" (**البنك الدولي، 2013**).

كان هذا جزء من خطاب رئيس مجموعة البنك الدولي "جيم يونغ كيم" خلال الندوة الدولية لمكافحة الفساد التي نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن في ديسمبر لعام **2012** بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وتدل هذه الكلمات القوية التي سردها رئيس مجموعة البنك الدولي خلال الندوة على خطورة ظاهرة الفساد وعلى أثارها المدمرة للمجتمعات البشرية وتهديداتها المستمرة للأمن الإنساني وصلتها الوثيقة بتفشي وانتشار العديد من الظواهر خاصة ظاهرتي الفقر والتخلف ودوره الكبير في إعاقة عملية التنمية وتحقيق الديمقراطية في البلدان النامية.

فإلى أي مدى يؤثر الفساد على تغير مستويات الفقر في الدول النامية؟ وكيف تساهم الحوكمة في محاربته والحد من آثاره ؟

وستسعى هذا الدراسة للإجابة عن هذه الإشكالية انطلاقا من الفرضية القاضية بأن نسب الفساد المرتفعة تزيد من حدة الفقر وانخفاض مستوياته تؤدي بشكل تلقائي إلى تراجع معدل الفقر في المجتمعات.

المبحث الأول: الفقر والفساد إطار نظري

قبل التطرق إلى علاقة الفساد بالفقر من الضروري تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بهما خاصة وأن هاتين الظاهرتين لافتا إتماما كبيرا من قبل الباحثين المتخصصين في شتى المجالات والميادين العلمية المختلفة وأثير جدل كبير حول المفاهيم المحددة لهما وأسبابهما والآثار والنتائج المتولدة عنهما، لهذا سيتم من خلال هذا المبحث محاولة ضبط وتحديد الإطار المفهومي لهاتين الظاهرتين بشكل مبسط وبعيدا عن الجدل القائم.

المطلب الأول: مفهوم الفقر أسبابه وآثاره

تعريف الفقر: الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد والأوجه ولهذا كان من الصعب جدا على الباحثين الاتفاق على مفهوم موحد له وفي هذا الإطار تم رصد ثلاثة اتجاهات وضعت لتحديد مفهوم الفقر كما يلي:

- **الاتجاه الذاتي**: تعريف الفقر من هذا الاتجاه يتوقف على إحساس وشعور الفرد في حد ذاته، فإن كان الفرد يشعر بأنه فقير فيعتبر فقيرا بغض النظر عن مدى تحقيقه للحاجات الأساسية والضرورية للعيش، وبناء عليه يمكن تعريف الفقر وفق هذا الاتجاه بأنه الإحساس والشعور الذي يلازم الفرد بحالة الفقر والحرمان، ولكن تعرض هذا الاتجاه للكثير من الانتقادات؛ ذلك أن تحديد وقياس الفقر وفق هذا المنظور يبدو مستحيلا وغير واقعي وهذا

- ما يجعله غير قابل للتطبيق خاصة وأن الشعور والإحساس قد يختلف من فرد إلى أخر رغم بقاء نفس الحالة ونفس الأسباب (**العزيز، 1427 هـ، صفحة 19**).

- **الاتجاه الاجتماعي:** يستند هذا الاتجاه في تعريفه للفقر على علاقة الفرد بالمجتمع وعلى طبيعة المساعدة التي يتلقاها، فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل فرد يتلقى إعانة اجتماعية فهو بالضرورة فقير ويعتمدون هذا المقياس في دراسة ظاهرة الفقر وقياسها، ومن هذا المنظور يمكن تعريف الفقر بأنه حالة الحرمان والعجز التي يتلقى بسببها الفقير مساعدة وإعانة من المجتمع، وما يؤخذ على هذا الاتجاه أنه لم يأخذ بالحسبان الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على على المساعدات أو عدم قدرتهم على الوصول إليها خاصة في ظل غياب قنوات التوزيع اللازمة لذلك ؛و لهذا فدراسة وتعريف الفقر من هذا المنظور يشوبها الكثير من القصور وعدم الدقة (**جصاص، 2010، صفحة 169**).

- **الاتجاه الموضوعي:** يعتمد هذا الاتجاه في تعريفه للفقر على مستوى معين من الدخل المادي الذي يسمح بالوصول إلى الحد الأدنى اللازم للعيش، ويعرف الفقر وفقه بأنه الحالة التي يغيب فيها امتلاك الحد الأدنى للدخل الذي يضمن للفرد البقاء على قيد الحياة (**الفارس، 2001، صفحة 20**)، ويعتبر هذا الاتجاه الأكثر استعمالا من قبل الباحثين والحكومات والمنظمات الدولية في دراسة وتحليل ظاهرة الفقر ؛ذلك أنه يعتمد على مؤشرات ودلالات وقيم واضحة ودقيقة تصلح لقياس وحصر ظاهرة الفقر (**جصاص، 2010، صفحة 170**).

في إطار تبني برنامج الأمم المتحد الإنمائي الاتجاه الموضوعي في تعريف الفقر تم وضع ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس ظاهرة الفقر كالآتي:

- **مؤشر الدخل:** وفق هذا المؤشر يعتبر الفرد فقيرا في حال عدم تمكنه من الحصول على الدخل الضروري الذي يمكنه من الحصول على السعرات الحرارية التي تضمن بقاءه على قيد الحياة، ولا يشمل هذا المؤشر باقي الحاجات الأساسية من الملبس والمسكن والدواء والتعليم بل ينحصر في كمية الغذاء التي تضمن العيش فقط وهو ما يصطلح عليه بالفقر المدقع أو خط الفقر (**المجيد، 2008، صفحة 50**)، ويقترب كثيرا هذا المفهوم من حد الكفاف في الشريعة الإسلامية، ولقد اختلف في تحديد هذا الخط حسب المكان والزمان فنجد مثلا الخط الوطني للفقر يختلف من دولة إلى أخرى وذلك بحسب نمط المعيشة وسعر المواد الغذائية وحتى في نفس الدولة الواحدة نجد اختلاف في تحديد هذا الخط بين الريف والمدينة لكن عموما اعتمدت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي سنة **1985** ما قيمته واحد دولار كحد أدنى وخط للفقر (**جصاص، 2010، صفحة 170**).

- **مؤشر الحاجات الأساسية:** تبعا لهذا المؤشر عرف الفقر بأنه حالة حرمان الفرد من الحصول على الحاجات الأساسية والضرورية للعيش، وتتلخص هذه الحاجات الأساسية في الدخل والغذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة وغيرها من الحاجات الأساسية التي تضمن للإنسان حياة كريمة ويتفق هذا المؤشر إلى حد ما مع حد الكفاية في الشريعة الإسلامية (**فاروق، 2002، صفحة 230**).

- **مؤشر القدرة** : ويعتمد هذا المؤشر في تحديده للفقر على غياب القدرات الأساسية للأفراد على الأداء ويتفرع هذا الأداء إلى أداء مادي مثل الحصول على الغذاء والملبس والسكن والصحة والأداء غير المادي مثل المشاركة في المشاركة في الحياة السياسية في الدولة، وتم تبني هذا المؤشر لأول مرة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن سنة **1995** ويعتبر تحصيل التعليم وفق مؤشر القدرة أهم أداة للرفع من قدرة الفرد في المجتمع وإكسابه مناعة ضد الفقر (**فاروق، 2002، صفحة 231**) .

أنواع الفقر: الفقر يأخذ أشكال متعددة وأنواع كثيرة حسب المدخل والمؤشر المستعمل في تحديده وقياسه، ينقسم الفقر حسب الطبيعة إلى الفقر المادي والفقر غير المادي والفقر المالي والفقر السياسي...، وينقسم حسب الشدة والتركيز إلى الفقر المطلق والفقر النسبي، وينقسم حسب المدة الزمنية إلى الفقر المؤقت والفقر المستديم وحسب المكان إلى الفقر الريفي والفقر الحضري....(**بلخير، 2015**).

أسباب الفقر: للفقر العديد من الأسباب والعوامل منها ما هو اقتصادي كالبطالة والتضخم والكساد ونقص الموارد ومنها ما هو ثقافي وإجماعي كنقص التعليم والتفكك الأسري ومنها ما هو تاريخي وسياسي كالاستعمار وغياب الديمقراطية وانتشار الفساد وضعف أداء الحكومات والأنظمة السياسية وسوء توزيع الثروة (**رضوان، 2011، صفحة 62**).

آثار الفقر: إن ما يجعل من مشكلة الفقر أكبر تهديد للأمن الإنساني والمجتمعات البشرية هي أثاره وانعكاساته السلبية على كافة جوانب الحياة ومجالاتها ومن أخطر هذه المشاكل الهجرة غير الشرعية والجرائم والتفكك الأسري والتسرب المدرسي وانتشار ظاهرة الفساد ما استدعى من حكومات الدول وضع مشكلة الفقر كأولوية ضمن أجندات سياساتها العامة.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد أسبابه و آثاره

تعريف الفساد: لم يتم الاتفاق عل مفهوم واحد للفقر؛ذلك بسبب أن الفساد ظاهرة متطورة ومرنة وتأخذ العديد من الأشكال ولقد تركت الأمم المتحدة خلال الندوة الدولية التي عقدتها سنة 2003 الباب مفتوحا أمام كل حكومات دول العالم لتحديد مفهوم الفساد وصياغة إستراتيجيات وطنية للحد من انتشاره، وفي هذا الإطار عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه" سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية" وعرفه صندوق النقد الدولي أيضا بأنه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد،أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد" (**طبرة، 2013، صفحة 13**).

أما تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة **2008** حول الفساد والتنمية فعرفه من منظور كلي وشامل على أنه "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص"، ومن هذا المنظور قسم البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة الفساد إلى قسمين فساد كبير وصغير وفساد سياسي:

الفساد الكبير والصغير: ويقصد بالفساد الكبير ذلك الفساد الذي يحدث على المستويات العليا من الهرم الحكومي وبين كبار المسئولين في أجهزة الدولة والذي يتضمن الرشوة واختلاس المبالغ المالية الكبيرة، أما الفساد الصغير فهو ذلك الفساد الذي يحدث على أبسط مستويات التعامل بين المواطنين والشركات والموظفين العموميين وغالبا ما يطلق عليه اسم الفساد البيروقراطي أو الفساد الإداري (**الإنمائي، 2008، صفحة 7**).

الفساد السياسي: يعنى به إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة من أجل الحفاظ على المنصب أو الموقع السياسي أو تحقيق الثراء الشخصي من طرف المتحكمين في صناعة القرار و السياسات العامة مثل شراء الأصوات وتزوير الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية بطريقة غير قانونية واستخدام الممتلكات العامة للمصالح الشخصية (**برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2008، صفحة** 8).

أشكال وأسباب الفساد: يأخذ الفساد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أشكال متعددة من بينها: الرشوة، الغش،غسيل الأموال، الابتزاز، العمولة الخفية، استغلال النفوذ، المحاباة، المحسوبية، الاختلاس، إساءة استخدام الممتلكات العامة (**برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2008، صفحة 6**).

كما يعود تفشي ظاهرة الفساد للعديد من الأسباب من بينها: ضعف الوازع الأخلاقي وهشاشة منظومة القيم في المجتمع، غياب الرقابة، ضعف المنظومة القانونية و ضعف آداء جهاز القضاء، تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ضعف دخل الموظفين العموميين (**الجمل، 2015، صفحة 542**).

آثار الفساد : للفساد العديد من الآثار الوخيمة على المجتمعات والدول، فهو يسلب الموارد الثمينة من الجمهور، ويثبط حوافز الانخراط في الأنشطة الإنتاجية، ويدمر الثقة في المؤسسات العامة، ويحفز عدم الاستقرار السياسي، ويضر بشكل مباشر بالفقراء والضعفاء في المجتمع، ولعل أبرز آثار الفساد وأكثرها خطورة تفشي ظاهرة الفقر والحد من فعالية سياسات التنمية وإعاقة النمو والتقدم والازدهار ،وهذا ما ينعكس بشكل سلبي ومباشر على واقع حياة الإنسان اليومية والتنمية البشرية ويهدد مستقبل الأجيال الصاعدة والأمن الإنساني (**برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2008، صفحة 9**).

لقد حددت منظمة الشفافية العالمية خسائر الفساد التي تلحق بالاقتصاد العالمي بحوالي **400** مليار دولار سنويا ، ولا شك أن هذا الأمر له دور كبير في إعاقة النمو الاقتصادي وتخريب التنمية وبالتالي تدهور المستوى المعيشي والوضع الاجتماعي للشعوب خاصة في الدول النامية (التنير، **2009، صفحة 14**).

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الفساد والفقر

ذكرت "نافي بيلاي" المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي أمام الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في مارس **2013** مايلي:

"لنكن واضحين. الفساد يقتل. الأموال المسروقة من خلال الفساد كل عام تكفي لإطعام الجياع في العالم **80** مرة. ينام قرابة **870** مليون شخص كل ليلة وهم جائعون، وكثير منهم من الأطفال؛ يحرمهم الفساد من حقهم في الغذاء، وفي بعض الحالات، يحرمهم من حقهم في الحياة. تضخم الرشاوى والسرقة التكلفة الإجمالية لمشاريع توفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم بنسبة تصل إلى **40** في المائة" .

يظهر من خلال خطاب المفوضة السامية لحقوق الإنسان حجم الدمار الذي يخلفه الفساد و علاقته الوطيدة بالفقر وأوضاع الفقراء؛ في هذا الإطار تناولت العديد من الدراسات والتقارير مشكلة الفساد وعلاقتها بالفقر في الدول النامية ،و يأتي على رأسها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP لسنة 2008 حول الفساد والتنمية،حيث أشار هذا التقرير إلى أن الفساد والفقر يعزز بعضهما البعض وأن البلدان المصابة بالفقر البنيوي تعاني في نفس الوقت من الفساد الممنهج؛ وذلك لأن الفساد هو أحد العوامل الأساسية التي تفاقم الفقر (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **2008**، **صفحة 14**).

من الملاحظ أن القليل فقط من البحوث تطرقت إلى اختبار العلاقة المباشرة بين الفساد والفقر، ولكن عموما تستند منهجية تحليل العلاقة بينهما على نموذجين أحدهما اقتصادي والأخر سياسي (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **2008**، **صفحة 15**).

المطلب الأول:النموذج الاقتصادي

يعتمد الأنموذج الاقتصادي أساسا على فرضية أن الفساد يؤثر في الفقر عن طريق تأثيره في عوامل النمو الاقتصادي و الذي يؤثر بدوره على مستويات الفقر، كما أن الفساد يؤدي إلى إفشال المشاريع والبرامج الإنمائية عن طريق رفع تكاليف الأنشطة التجارية ويفاقم اللامساواة في الدخل، وتساهم هذه العوامل والمحددات الجوهرية للاقتصاد في نهاية الأمر في تفاقم الفقر وازدياد حدته، وفي هذا الإطار تشير العديد من الدراسات والبحوث التي قدمتها المنظمة الدولية للشفافية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى وجود تأثير متبادل بين النمو الاقتصادي الإجمالي وظاهرة الفساد، وكقاعدة عامة فإن الدول التي تشهد نسب فساد عالية تعرف نموا اقتصاديا متدنيا، وتذهب هذ البحوث أيضا إلى معالجة الطرق التي يؤثر من خلالها الفساد في التنمية الاقتصادية مثل التأثير في الاستثمارات وروح المقاولة، والاحتيال في العقود والصفقات وإضعاف الإنتاجية، مستندة في ذلك على أدلة قياسية إمبريقية تثبت بأن الفساد يعمق اللامساواة في توزيع المداخيل وأن تفشيه يرافقه دوما تباطؤ في التنمية الاقتصادية وأظهرت هذه الدراسات أيضا أنه بالموازاة مع معدل النمو الاقتصادي المنخفض ترتفع معدلات الفقر.

الفرع الأول: الفساد يعيق النمو الاقتصادي

حسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر سنة **2016** تحت عنوان " الفساد: التكاليف وإستراتيجيات التخفيف" فإن العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية علاقة معقدة وتتلخص في النتائج التالية : **(IMF, 2016, p. 6):**

-الفساد يؤدي إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية والمحلية: وذلك من خلال زيادة التكلفة وخفض جودة الاستثمار العام و تشويه اختيار المشاريع الاستثمارية العامة من خلال الرشوة والبحث عن الريع والمحسوبية، مما يؤدي إلى تضخم التكاليف بسبب عدم كفاية عمليات الشراء، الذي يقود في نهاية الأمر إلى نتائج استثمار سيئة، وهذا يقوض الجهود المبذولة لتقليص فجوات البنية التحتية وتعزيز النمو، كما يمكن أن ينطوي على مخصصات غير كافية للنفقات غير المتعلقة بالأجور ، مثل العمليات والصيانة، مما يؤثر على إنتاجية البنية التحتية القائمة، و في أغلب الأحيان تميل البلدان التي تعرف معدلات فساد مرتفعة إلى الحصول على بنية تحتية ذات جودة أقل نسبيًا مقارنة بحجم رأس المال المرصود لها.

–تقليل الاستثمار الخاص: إن المستويات العالية من الفساد تثبط الاستثمار الخاص، فعلى سبيل المثال تعتبر الرشاوى اللازمة للحصول على ترخيص لممارسة أي نشاط استثماري بمثابة ضريبة على قرارات الشركة الاستثمارية، كما يثير الفساد حالة عدم اليقين لدى الشركات والذي يمكن أن يشكل عائق كبير عند السعي للوصول إلى الأسواق الأجنبية وهذا ما يجعل من الفساد يقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر ويعيق النمو الاقتصادي.

-الفساد يضعف روح المقاولة: يحتاج المستثمرون والمقاولون إلى رخص واعتمادات حكومية لمباشرة أنشطتهم بصفة شرعية وحصولهم على هذه الرخص والوثائق مقابل الرشى والمزايا التي يطلبها الأعوان والإداريون يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتخفيض هوامش الربح، كما يؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على الموارد المالية للشركات، وبالتالي فإن الشركات الناشئة التي ليس لديها نقود كافية خاصة بها وتواجه تكلفة عالية لاقتراض الأموال من المرجح أن تعلن إفلاسها، عكس الشركات الضخمة التي تملك موارد كافية لتغطية هذه الرشى، فتتراجع روح المقاولة والمنافسة على الاستثمار ويزداد الاحتكار وتتوقف عملية النمو.

-الفساد يضعف جودة البنى التحتية العمومية: يؤدي الفساد إلى تحويل الموارد العمومية إلى العمل لصالح الاستعمال الخاص، تجاوز المعايير، توجيه الأموال إلى الأنشطة التي تبحث عن الريع عوض الإنتاج، وهذا ما تم ملاحظته في العديد من البلدان التي تشهد مستويات عالية من الفساد خاصة في بلدان إفريقيا بحيث أن تكلفة المشاريع لا تعكس جودة البنى التحتية وهذا ما يكبد الخزينة العمومية أموالا طائلة بدون عائد.

-الفساد يضعف العوائد الجبائية: وذلك بتدخل المؤسسات والأنشطة في السوق السوداء والموازية حيث تدفع العمولات والرشاوي مقابل تخفيض الضرائب والرسوم أو المساعدة على التهرب منها مما يسبب تراجع في مداخيل الجباية وعجز في الميزانية وصعوبة تغطية النفقات العمومية.

-الفساد ينحرف بالمواهب إلى البحث عن الريوع: بحيث يجعل الفساد الموظفون لا يبادرون في الأنشطة الإنتاجية ويتحول اهتمامهم إلى الأنشطة الريعية التي توفر مناخا يسهل فيه تقديم الرشاوى والعمولات.

-الفساد يزيف تركيبة النفقات العمومية: وذلك أن الموظفين من طالبي الرشى والعمولات يتابعون المشاريع التي تدر عليهم عمولات وفوائد أكبر عن طريق تحويل الأموال العمومية من القطاعات الأخرى الأقل مردودية كالتعليم والصحة.

هذه الاقتراحات النظرية قائمة على دراسات إمبريقية، وهي تظهر أن المستوى العالي للفساد غالبا ما يرافقه ضعف الاستثمارات وضعف مستوى النمو الاقتصادي الإجمالي.

في نفس السياق أشارت دراسة سابقة نشرها البنك الدولي في مطلع الألفينات إلى أن مستويات الفساد المرتفعة تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض الاستثمارات وحجم الإنتاج، هذه الدراسة المعمقة شملت 22 دولة نامية مركزة على شكلين من أشكال الفساد وهما هيمنة الدولة على الاقتصاد والفساد الإداري وأثرهما على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ركزت معطيات الدراسة على مناخ الأعمال وكفاءة المؤسسات الخاصة، كما خلصت أيضا تقارير أخرى للبنك الدولي التي تطرقت لعلاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية أن واحد من كل أربعة رؤساء مؤسسات يحجم على توسيع استثمارات مؤسسته خاصة في ما يتعلق باقتناء التجهيزات بسبب عدة عوامل وعلى رأسها الفساد، كما أن الشركات التي هجر أصحابها فكرة الاستثمارات الجديدة المزعمة، كان سببها التكلفة العالية لمطابقة القوانين والأجور والغموض والشك الذي يلفها بما فيها المدفوعات غير الرسمية من رشى وعمولات(**Eric Chetwynd, 2003, p. 11**).

الفرع الثاني:الفساد يفاقم اللامساواة في توزيع الدخل

أثبتت العديد من الدراسات تلك العلاقات الموجودة بين الفساد وعدم المساواة في توزيع الدخل وتستمد الأسس النظرية لهذه العلاقة من نظرية الريع التي تعتمد على أفكار كل من "روس كريمان" **ROSEACKERMAN** و"كروجر" **KRUEGER** وآخرون، حيث خلصت نتائج أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أن الفساد يخلق وضعيات ابتزازية دائمة تستفيد منها بعض المجموعات والأفراد دون غيرها أو أكثر منهم، كما أن الآثار التوزيعية للفساد تصبح أكثر خطورة كلما استمرت عمليات الفساد وينتج الفساد أساسا عن مشاركة الحكومة في تخصيص الموارد وتمويل السلع والخدمات النادرة مما يسبب اختلالا في توزيع الدخل (**Eric Chetwynd, 2003, p. 17**).

في نفس السياق سمحت دراسة نشرها البنك الدولي عام **2000** حول الفقر على إثر انتقال دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بالحصول على نتائج في غاية الأهمية خاصة في ما يتعلق بتوزيع الدخل والفساد، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل المعطيات المتعلقة بنظرة المؤسسات للفساد ولاحظت أن الفساد يعتبر مشكلة بالنسبة لأغلبية هذه المناطق الجغرافية، كما قد قام الباحثون

باختبار مدى وجود علاقة بين الفساد واللاعدالة في توزيع الدخل وعندما تمت معادلة مقارنة معامل جيني المتعلق بعدالة توزيع الدخل مع مؤشر الفساد **IPC** التابع لمنظمة الشفافية العالمية وجد أن المستويات المنخفضة للفساد ترافقها بثبات مستويات دنيا لغياب العدالة في توزيع الدخل، وقد تم الحصول على نتائج متشابهة أيضا باستعمال مقاييس أخرى للفساد ،كما أضاف الباحثون دراسة أكثر عمقا للروابط بين الفساد وغياب العدالة تظهر أن تكلفة الفساد تزداد ثقلا أكثر كلما كانت ضحية عمليات الفساد من المؤسسات الصغيرة، وقام هذا التقرير أيضا باختبار العلاقة بين فئة خاصة من الفساد ممثلة في استغلال النفوذ وفوارق الدخل غير العدالة، ويمثل استغلال النفوذ الوضعية التي تكون فيها السلطات العمومية تحت تأثير المؤسسات الخاصة، حيث يؤكد التقرير أن الفوارق غير العادلة في المداخيل في بلدان أوروبا الشرقية تزداد اتساعا في الدول التي تشهد انتقالا أكثر فشلا نحو اقتصاد السوق كما يزداد فيها خضوع الدولة لنفوذ الأشخاص، ويسمح استغلال النفوذ للمصالح الكبرى الاقتصادية من التحايل على القوانين ومسار تبني السياسات بطريقة معيقة لتطور اقتصاد السوق، كما بحث التقرير العلاقة بين استغلال النفوذ واللاعدالة في توزيع المداخيل عن طريق دراسة اتجاه معامل جيني حول مقاييس استغلال النفوذ وغيرها من المتغيرات ونتج أن استغلال النفوذ عندما تزداد درجاته فإن ذلك يترافق مع لا عدالة أكبر في توزيع الدخل **(Eric Chetwynd, 2003, p. 27)**.

بناء على ما سبق نستنتج أن الدراسات تخلص إلى أن الفساد يكبح النمو الاقتصادي ويفاقم فوارق الدخل، ولكن كيف يؤدي ضعف النمو الاقتصادي بدوره إلى ارتفاع نسب الفقر؟

-خفض معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى تفاقم الفقر: باستعمال نموذج الفقر قام الباحثان "غوبتا" و"آل" عام **1998** بتحليل علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي في **56** دولة معتمدين على خمس متوسط الدخل كمتغير تابع لمتغير النمو،الناتج الوطني الخام والموارد الطبيعية، الدخل الأساسي للخمس الأدنى والتمدرس الثانوي، اللاعدالة في التعليم، توزيع الفئات النشيطة، النفقات الاجتماعية، نمو الفساد، وقد خلص الباحثان إلى أن ارتفاع نسب النمو الاقتصادي تترافق مع انخفاض طردي في نسب الفقر، وفي نفس السياق قد قام الباحثان بالبنك الدولي "دولايت" **(dollat)** و"كراي" (kraay) سنة **2002** بدراسة عينة مكونة من **80** دولة حيث وجدوا أن ارتفاعا بنسبة 1 بالمئة للناتج الداخلي الخام يضيف في الواقع ارتفاعا بنسبة 1 بالمئة لدخل الفقراء **(Eric Chetwynd, 2003, p. 33)**.

خلاصة هذه الدراسات تكشف بطريقة قاطعة أن الدخل يتزايد مع تزايد النمو الاقتصادي و يتناقص بتناقصه، غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للدخل، حيث أن ارتفاع الدخل يمكن أن يسمح لعدد من الفقراء بالخروج من دائرة الفقر، كما يظهر أن توزيع الدخل يعتبر عاملا وسيطا مهما في العلاقة بين النمو الاقتصادي وتخفيض نسب الفقر.

المطلب الثاني: نموذج الحكم

النموذج الثاني الذي تم وضعه لتفسير العلاقة بين الفساد والفقر هو نموذج الحكم، الذي يعتمد أساسا على فرضية أن الفساد يؤثر في الفقر عن طريق التأثير في عوامل الحوكمة التي تؤثر بدورها في مستوى الفقر، وكمثال على ذلك ذكر البنك الدولي أن للفساد دور كبير في شل النظام المؤسسي للدول ما يؤدي إلى تراجع قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العمومية ذات الجودة العالية للسكان،كما أن عدم احترام الأنظمة والقوانين السارية في مجال الأمن والصحة يؤدي مباشرة إلى تصاعد الضغوط المالية على الميزانية العامة للدولة ما يؤدي في نهاية الأمر إلى تفاقم الفقر.

الفرع الأول: الفساد يضعف الحكومة ويفاقم الفقر

الفساد يضعف الحوكمة: أشار الباحث "مايكل جونستون" **JOHNSTON** في دراسة قدمها عام **2000** شملت **83** دولة إلى أن الفساد المستشري يهدد الديمقراطية ونظام الحكم، وذلك من خلال إضعافه للمؤسسات العمومية والمشاركة الضخمة وبتأخيره للنمو وإعاقته للتقدم الاقتصادي الضروري لإقامة الديمقراطية وصيانتها، حيث قارن جونستون مؤشر الأسعار الاستهلاكية التابع لمنظمة الشفافية العالمية مع مؤشر التنافسية السياسية فوجد أن المنافسة السياسية المحكمة التنظيم ترتبط وتترافق مع أقل معدلات الفساد انتشارا، وأشارت دراسته أيضا إلى أن المؤسسات الحكومية التي تشهد أعلى مستويات الفساد تميل لتقديم الخدمات الأقل جودة، والعكس صحيح حبث أن هيئات القطاع العام التي تملك أحسن الأنظمة الإدارية العمومية تشهد عموما مستويات فساد أقل**(Eric Chetwynd, 2003, p. 37).**

ضعف الحوكمة يفاقم الفقر: أنجزت مجموعة من الباحثين التابعين للبنك الدولي العديد من البحوث والدراسات حول العلاقة بين الفساد والحوكمة والفقر، وقد بينت هذه البحوث وجود علاقة طردية بين الحوكمة الجيدة والفقر مع الأخذ بعين الاعتبار مراقبة الفساد كعامل هام للتخفيف من حدة الفقر ،و ذلك من خلال قياس آثار الحوكمة على الدخل الفردي في **173** دولة حول العالم سنة **1999** ومن بين أكثر من **300** مؤشر للحوكمة مستقاة من عدد معتبر من الدراسات المتنوعة على المستوى الدولي لسنوات **1997-1998** طور الباحثون مؤشرات كلية لثلاثة مفاهيم أساسية للحوكمة وقد أسفرت الدراسة عن وجود علاقة شرطية قوية بأثر إيجابي للحوكمة الجيدة على التنمية مقاسة بالدخل الفردي، وخلال سنة **2002** تم إدخال مؤشرات حوكمة معدلة من أجل فهم أفضل لدور الحوكمة في العلاقة بين الفساد ونمو الدخل الفردي لسنة **2000-2001** وقد أثبتوا بطريقة إمبريقية أنه في البلدان الأمريكية والكاريبي الحوكمة الأفضل تميل إلى إنتاج دخل فردي أعلى ولكن الدخل الفردي الأعلى له ميل إلى إنتاج قدرة على الحوكمة الجيدة أقل وذلك لوجود مشكلة استغلال النفوذ، وفي نفس السياق أكد أيضا تقرير البنك الدولي لسنة **2000** نفس النتائج عن علاقة الحوكمة بالفساد والفقر وخلص إلى أن نتائج تطبيق نموذج الحوكمة يخفض من نسب الفساد والفقر**(Eric Chetwynd, 2003)**.

ضعف ثقة الجمهور في الحكومة يزيد من معاناة الفقراء: يرى عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما أن لرأس المال الاجتماعي دور كبير على التأثير في الحياة الإقتصادية والتقدم والرفاه، ويرى أيضا أن أساس الرخاء الاجتماعي مبني على الثقة المتبادلة بين الشعوب وحكوماتها بحيث أن تلك الثقة تدفع أفراد المجتمع وتحفزهم على الاستثمار ومساعدة الحكومات في تطبيق سياساتها للتنمية خاصة في الدول الرأسمالية، كما يرى "فوكوياما" أن أكبر سبب يقوض و يهدد رابطة الثقة بين الشعوب هو إنتشار الفساد وتفشيه خاصة في أجهزة الدولة وتفشي الفساد حسبه يؤدي إلى زعزعة الثقة وبالتالي الإحجام عن الإستثمار وتكتل أفراد المجتمع وتكوين الشركات والمؤسسات الخاصة وهذا ما سيؤدي حتما في نهاية المطاف إلى إنتشار البطالة والفقر (**إمام، 2015**، صفحة **55**).

في دراسة مقارنة أجراها عالم الاجتماع جون ليبيرتا" حسب فوكوياما حول الفقر و التخلف بين جنوب إيطاليا وشمالها اكتشف خلالها أن زعزعة الثقة في الغير التي تنشرها عائلات العصابات في صقلية وتغرسها في أبنائها كان لها دور كبير في تخلف جنوب إيطاليا على عكس شمالها أين لاحظ أن مستوى الثقة بين الشعب والحكومة وبين أفراد الشعب في حد ذاتهم عالية ،ما إنعكس إيجابا على التنمية ونجاح السياسات العامة وازدهار الاستثمار الخاص وتراجع مستويات البطالة والفقر (جلال، **2009**، **صفحة 193**).

كما تشير العديد من البحوث الجديدة إلى وجود علاقة وطيدة بين الفساد والثقة والفقر، حيث يفترض أن الفساد يدمر الثقة الأفراد في الحكومة وغيرها من المؤسسات وتزداد حدة أثر انعدام الثقة في الحكومة عند الفئات ذات الدخل الأدنى كما أن ضعف رأس المال الاجتماعي يؤثر على إرادة و قدرة الأشخاص على الانطلاق في الأنشطة المنتجة، و لعل واحد من آثار الفساد المعمم في المرافق العمومية ظهورها كمساهم في سوء العلاقة مع المواطن التي تتسم بأنها مثيرة للريبة والاستياء وهو ما يحدث أثرا بالغا خصوصا على الفقراء، حيث أن الأشخاص الأقل دخلا أي الفقراء هم أكثر من يعتمد على خدمات المرافق العامة من أجل إشباع حاجتهم الأساسية كالتعليم و العناية الصحية وهم من أكثر من يتعرضون لضرورة دفع الرشى من أجل الإفلات من تعقيدات البيروقراطية القاسية ، كما أن لغياب الثقة أثارا اقتصادية فالأفراد عندما يلاحظون أن النظام الاجتماعي غير جدير بالثقة وغير عادل فإن هذا يمكن أن يؤثر في مستوى التحفيز على الانطلاق في الأنشطة الإنتاجية والإحجام عن الاستثمار.

في نفس السياق قام كل من (**knack**) و (**keefem**) في دراسة لهما نشرت عام **1997**بإختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والكفاءات الاقتصادية في **29** دولة تتبنى اقتصاد السوق باستعمال مؤشرات رابطة مسح القيم العالمية **wvs** حول الثقة بين الأفراد مظيفين لها مقياس الثقة **wvs** إلى حركة الاستثمارات والنمو فوجدوا أن الثقة تؤثر بقوة على التنمية الاقتصادية حيث أن كل ارتفاع ب **12** نقطة مئوية للثقة يترافق مع ارتفاع في نمو المداخيل السنوية بحوالي نقطة واحدة مئوية، كما أنهم توصلوا أيضا إلى أن أثر الثقة على النمو يكون أكبر وأهم بالنسبة للدول الأكثر فقرا، وهو ما يشير إلى أن الثقة مابين الأشخاص تكون أكثر أهمية عندما تكون الأنظمة القانونية والأسواق المالية أقل تطورا(**Eric Chetwynd, 2003, p. 40**).

الفرع الثاني: الحوكمة تكافح الفساد وتخفض الفقر

إن عملية مكافحة الفساد تستدعي بذل جهود كبيرة واتخاذ إجراءات عديدة أهمها تطبيق مبادئ الحكم الراشد ورسم سياسات عامة وطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولي في هذا المجال.

الحكم الراشد المفهوم والأسس

مفهوم الحكم الراشد: عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه"الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية" وركز هذا التعريف على ثلاثة أمور أساسية وهي عملية الإدارة وموارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة (**فرج، 2011**).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد فيعرفه من منظور أشمل وأعم بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. وهو يتألف من آليات وعمليات ومؤسسات يعبّر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويفون بالتزاماتهم، ويتوسطون في خلافاتهم"، ويؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الهدف الأول للحكم الراشد هو ترقية المعيشة الإنسانية وتحقيق الرفاهية من خلال تقليص الفوارق في الدخل وتحقيق فرص التعليم وترقية الأمن الصحي والمساواة في توزيع الثروات والقضاء على الفقر (**حوسين، 2015**).

أسس الحكم الراشد: تتباين آليات وأسس الحكم الراشد بحسب الجهات والمصالح فالبنك الدولي يركز على الأسس التي تحفز النمو والانفتاح الاقتصادي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يركز على الانفتاح السياسي والديمقراطية وتركز المنظمة الدولية للشفافية على الشفافية وإتاحة المعلومات ولكن عموما تتمحور أسس وآليات الحكم الراشد بشكل عام حول ما يلي (**كربوسة، 2008**):

الشفافية: وتعني إتاحة جميع المعلومات اللازمة للإطلاع عليها من طرف المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني من أجل ممارسة الرقابة الدائمة والحرص على الوقوف في وجه الفساد.

المشاركة: وهي إتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع ومؤسساته للمشاركة في اتخاذ القرارات خاصة السياسة منها والتي تنعكس بشكل مباشر على حياتهم اليومية وإشراكهم في عرض ومناقشة مشاكلهم مع الإدارات العمومية وكل مؤسسات الدولة.

حكم القانون: يقصد بحكم القانون أن يطبق على جميع أفراد المجتمع بكل عدل وبدون تمييز بغض النظر عن مكانتهم في الدولة ولمجتمع.

المسؤولية: وهو تضافر كل الجهود من أجل خدمة المواطن وتوفير الرفاهية المجتمعية للأفراد.

التوافق: يعمل الحكم الراشد من أجل صياغة سياسات تخدم مصلحة الجميع والمصلحة العامة دون إقصاء

المساواة: وهو معاملة كافة أفراد المجتمع دون تمييز في توزيع الثروة مثل والاستفادة من الخدمات العامة

الفعالية والكفاءة: وهو العمل على تحقيق أكثر فائدة وربح بأقل تكلفة والحفاظ على موارد الدولة ومقدراتها وإستغلالها على أحسن وجه دون هدر أو تبذير.

الرؤية الإستراتيجية: وهو بناء المشروع الوطني برؤية كاملة وشاملة والتي تأخذ كل المجالات والسياقات بعين الإعتبار ورسم خطط مستقبلية لمواجهة المشاكل.

الحكم الراشد والحد من الفساد والفقر

يعمل الحكم الراشد على الحد من الفساد الذي يقود بدوره إلى الحد من الفقر من خلال المجالات التي يهتم بها ، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** مجالات الحكم الراشد بث مجالات و أطلق عليها منظومة الحوكمة:

الحوكمة السياسية: وتشير إلى تطبيق الديمقراطية ومبادئها التي تقوم على الفصل بين السلطات والتمثيل الشعبي والمشاركة والتعددية السياسية الحرية الإعلامية وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية وامتلاك هذه السلطة القدرة على صنع القرارات المتعلقة بصنع السياسات (**حسني، 2016**):

في هذا السياق وعلى سبيل المثال، حاول الباحثان **Acemoğlu** و**Robinson** من خلال مؤلفهما " لماذا تفشل الأمم؟ أصول السلطة والازدهار والفقر" الإجابة عن إشكالية لماذا تعد مصر أكثر فقرا وبدرجة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي القيود التي تمنع المصريين من أن يصبحوا أكثر رخاء وغنى؟ حيث خلص الباحثان إلى أن تدهور الوضع المعيشي في مصر يعود أساسا إلى انتشار الفساد الذي ساهم في تفشيه بشكل كبير النخبة الحاكمة التي نظمت المجتمع لمصلحتها الخاصة على حساب الأغلبية الكاسحة، بحيث تم تركيز السلطة السياسية بشكل ضيق واستخدامها لخلق ثروة كبيرة لمن يحوز هذه السلطة، أما البلدان المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فقد نمت بنجاح لأنها تبنت نهج سياسي مفتوح قائم على مبادئ المساءلة والرقابة الشعبية (**حامد، 2015**).

الحوكمة الإقتصادية: ويتضمن هذا النوع من الحوكمة اتخاذ القرارات التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية في الدولة ويهدف هذا ا أساسا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة ومحاربة الفقر وخلق الرفاه الاجتماعي من خلال بناء المؤسسات الاقتصادية وخلق روح التنافس والحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ومحاربة الاحتكار والقضاء على المؤسسات الاستحواذية والحد من تدخل الدولة والسلطة في النشاط الاقتصادية (**حوسين، 2015**).

الحوكمة الإدارية: وتعني قدرة الأجهزة البيروقراطية للدولة على تنفيذ السياسات العامة المرسومة في إطار معايير الشفافية والمساءلة وبكل كفاءة وفعالية (**حسني، 2016**).

الحوكمة الشاملة: وتشمل كل العمليات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والتي تأخذ بالحسبان الثقافة والبيئة المحلية والدولية وتهدف إلى التقدم و الإزهار. وتشير العديد من الدراسات إلى أن مستويات الفساد تترافق عكسيا مع مستويات تطبيق الحوكمة فكلما زادت مستويات تطبيق الحوكمة قلت نسب الفساد والعكس صحيح الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء بثلاثة أضعاف ما كان عليه سابقا (**سوليفان، 2008**).

خاتمة:

من خلال من ما سبق نستنتج أن للفساد دور كبير في تعطيل عجلة التنمية التنمية الاقتصادية وإنتاج الفقر وتهديد الأمن الإنساني، ولاشك أن المستويات العالية للفساد في الدول العربية حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية تستدعي أن تتخذ الحكومات العربية أكثر من غيرها من دول العالم إجراءات سريعة وفعالة للتصدي لظاهرة الفساد والحد من انتشارها، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على الطبقات الهشة والضعيفة، خاصة و أن الفساد في الدول العربية كان له دور كبير في إفقار الشعوب العربية رغم الثروات الهائلة التي تنعم بها هذه الدول وإضافة إلى عوامل أخرى لعب دورا مهما في إشعال فتيل الثورات والفوضى وتهديد الأمن القومي للعديد من الدول العربية،لهذا بات من الضروري أن تسارع الحكومات العربية إلى إرساء مبادئ الحوكمة ورسم سياسات وطنية واضحة وتتعاون مع باقي دول العالم بغرض التصدي لظاهرة الفساد بعد أن أصبحت هذه الظاهرة مرتبطة بأمنها واستقرارها واستمرارها.

أولا : المراجع باللغة العربية.

1- الكتب :

- عبد الرزاق الفارس عبد الرزاق. (2001). الفقر و توزيع الدخل في الون العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جامعة الملك عبد العزيز. (1427 هـ). سلسلة مجتمع المعرفة الإصدار الثالث عشر : مكافحة الفقر. جدة : مركز الإنتاج الإعلامي.
- النجفي سالم توفيق، أحمد فتحي عبد المجيد. (2008). السياسات الإقتصادية والفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- دارن إسيموجلو-جيمس أ روبنسون،ترجمة: بدران حامد، (2015)،لماذا تفشل الأمم أصول السلطة والإزدهار والفقر،القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية.
- فوكوياما فرانسيس ،ترجمة: معين إمام ومجاب إمام. (2015). الثقة :الفضائل الإجتماعية ودورها في خلق الرخاء الإقتصادي. قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية.

- لحصري طارق فاروق. (2002). الآثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصدي، البطالة والفقر في توزيع الدخل. مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع.

- لورانس إ هاريزون،صامويل بي هنتغتون،ترجمة: شوقي جلال. (2009). الثقافات وقيم التقدم. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- مصطفى أحمد حامد رضوان. (2011). الفقر في ظل العولمة. الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.

2 – رسالة دكتوراه:

- فرج شعبان. (2011). الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق والحد من الفقر في الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية.. جامعة الجزائر 3، الجزائر.

3 – مقالات:

- آسيا بلخير. (2015). الوطن العربي ومواجهة الفقر: من الإرث الإستعماري إلى تحديات العولمة الإقتصادية. المستقبل العربي، 40.

- الجملهشام مصفى محمد سالم. (2015). "الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي و الوضعي". مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة طنطا، ص ص 542.

- حسن طبرة. (2013). دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق: التكلفة الإجتماعية للفساد. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، 13.

- سلمة بن حسين،(2015)،"الحوكمة دراسة في المفهوم"، جامعة حمة لخضر الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد6 (ع1) ،ص ص 180-221.

- الطيب لحيلح ومحمد جصاص. (01 جوان، 2010). الفقر التعريفات ومحاولة القياس. مجلة أبحاث إقتصادية، صفحة 196.

- ليلى حسيني،"معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا"، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، مجلة أكاديميا، مجلد 4 (ع4) ، ص ص 83-98.

1– مواقع الانترنت:

- جون د. سوليفان،2008 ، البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة وحوكمة الشركات،المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، مؤسسة التمويل الدولية ،2016/01/01

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/governance/362/index.html

- كربوسة عمراني،2008،الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدلة في الجزائر،27 ديسمبر 2008، 2016/01/01

- https://www.univ-Chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

- البنك الدولي. (30 01، 2013). كلمة رئيس البنك الدولي في مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية حول مكافحة الفساد. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-

group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies

- صندوق النقد الدولي،2016، "الفساد: التكاليف وإستراتيجيات التخفيف"،2016/12/31
https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/Corruption-Costs-and-Mitigating-Strategies-43888

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Eric Chetwynd, F. C. (2003). Corruption and Poverty : A Rview of Recent Literature. Wachington DC.USA: Management Systems international